

التكليف الثاني
مقرر: مهارات بحثية ١
برنامج الدكتوراه

إعداد: فادي مليباري

Fadi Melebari

الرقم الجامعي: ٢٠٢٠٠١٣٤٨



المهمة المطلوبة:

تطبيق المنهج الوصفي في دراسة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

أولاً/ أهداف المهمة

- تحديد موقع المنهج الوصفي ضمن منهجية الورقة البحثية، عبر الإشارة إلى الاقتباس الواضح لاستخدامه كوصف أولي للظاهرة القانونية.
- عرض آلية تطبيق المنهج الوصفي في البحث من حيث المصادر الوثائقية وطريقة المعالجة (تصنيف، تحليل نصي).
- تقييم مدى ملائمة المنهج الوصفي في تحقيق الأهداف البحثية، وذلك بمقارنة مخرجات الوصف بمتطلبات الدراسة المقارنة.



Research Article

عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص – مفهومها وطبيعتها القانونية: دراسة مقارنة

سيف باجس الفواعير

مكتب المحامي سلطان العبد الله وشركائه، الطابق 20، أبراج الفردان، شارع الفندق، الدوحة، قطر

saif_fwaeer@hotmail.com

ملخص

تتناول هذه الدراسة الطبيعة القانونية لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقد استهدفت تحديد الطبيعة القانونية لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص خصوصاً في الدول التي تأخذ بنظام القضاء المزدوج، وعلى رأسها فرنسا، فالأصل أن تحديد الطبيعة القانونية لهذه العقود، كونها من العقود الإدارية أم من العقود المدنية، يلعب دوراً بارزاً في تحديد القانون الواجب التطبيق، والقضاء المختص بنظر المنازعات الناشئة عن هذه العقود، وذلك على خلاف ما هو قائم في الدول التي تأخذ بنظام القضاء الموحد، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حيث لا تشكّل التكييف القانوني لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص مسألة ذات أهمية لدى هذه الدول؛ إذ لا تقيم أفكار هذا النظام أية تفرقة بين القواعد القانونية التي تطبق على الأفراد العاديين ونظيرتها التي تطبق على الإدارة.

الكلمات المفتاحية: عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الطبيعة القانونية، عقود إدارية.

Abstract

This study tackles the legal nature of public-private partnership contracts, focusing in particular on such contracts in dual-justice system countries such as France. Ascertaining whether the nature of such contracts is either administrative or civil plays an important role when determining the applicable laws and the courts competent to hear disputes arising from such contracts. The dual-justice system approach is contrasted with the approach in countries with a unified legal system, such

Cite this article as: Elfawaer SB. مفهومها وطبيعتها. عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص – مفهومها وطبيعتها. *International Review of Law*. Vol. 2017 3, 22. <http://dx.doi.org/10.5339/irl.2017.22>

ثانياً/ تفاصيل الورقة البحثية:



العنوان: عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص – مفهومها وطبيعتها القانونية : دراسة مقارنة.

حالة الدراسة: نظامي القطاع المزدوج (فرنسا) والقضاء الموحد (أمريكا).

اسم الباحث: سيف باجس الفواعير. أكتوبر ٢٠١٧م

رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)

ثالثاً/ تأكيد تطبيق المنهج الوصفي في الدراسة



نص الباحث في الورقة البحثية على "سوف نتبع في ذلك منهجاً يزاوج ما بين الطريقة الوصفية والطريقة التحليلية المقارنة".
الجانب الوصفي اشتمل على:

١. جمع النصوص القانونية من قوانين الشراكة ولوائحها التنفيذية.
٢. تحليل نصوص العقود النموذجية لتحديد الأركان والعناصر القانونية (الطرفان، التنفيذ، الجزاءات).
٣. تصنيف الخصائص ضمن فئات موضوعية (تعريف العقد، شروط الصحة، الجزاءات)

رابعاً/ أدوات وطرق جمع البيانات الوصفية



- التحليل الوثائقي: استخراج نصوص الفصول المتعلقة بالشراكة وتوثيقها في جدول مصنف حسب الموضوع.
- التصنيف المنهجي: تقسيم الأركان إلى عناصر فرعية (مثل نوع المشروع، مدة الشراكة، آليات فض النزاع).
- المراجعة المقارنة الأولية: وصف أحكام كل نظام في عمودين منفصلين قبل إجراء المقارنة التحليلية اللاحقة.
- الترميز الموضوعي: استخدام علامات (Codes) لوضع كل فقرة في فئة (مثلاً: "ركن التعاقد" أو "ركن التنفيذ").

خامساً/ أهم نتائج الوصف في الدراسة



- تعريف عقد الشراكة كما صاغه القانون الموحد: "اتفاق تعاقدى بين جهة حكومية ومؤسسة خاصة..."
- أركان العقد: الطرفان، التراضي، موضوع الشراكة، مدة العقد، حصص الأرباح.
- التمييز التشريعي:
- في القانون العام: تركيز على الجوانب المالية والرقابية.
- في القانون الخاص: ضبط الحوكمة والمخاطر بشكل أوسع.
- تصنيف القواعد حسب مجالات التنفيذ (بنية تحتية، خدمات عامة، تطوير عقاري).

سادساً/ مزايا اعتماد المنهج الوصفي



- موضوعية وثبات: اعتماد نصوص رسمية هما المرجع الأول في الوصف.
- شمولية التغطية: وصف كل جوانب العقد قبل تحليلها، ما يضمن عدم إغفال أي بُعد تشريعي.
- سهولة التوثيق: يمكن تحويل نتائج الوصف إلى جداول وخرائط مفاهيمية تسهل القراءة والنقل.

سابعاً/ قيود المنهج الوصفي في الدراسة



- غياب التحليل السببي: لا يمكن من خلال الوصف وحده إثبات علاقة سببية بين متغيرين قانونيين.
- انحصار في الوثائق: عدم استغلال آراء الممارسين أو المستفيدين مما يحدّ من البعد التطبيقي.
- تعميم محدود: النتائج تنطبق على القوانين المدروسة فقط ولا تشمل قراءات غير رسمية أو تطبيق فعلي.

ثامناً/ أبرز التوصيات لتعميق البحث



- إضافة مقابلات نوعية مع خبراء في الشؤون القانونية والممارسين لتوثيق الخبرة التطبيقية.
- استخدام استبيانات لجمع آراء جهات التنفيذ حول فعالية أحكام الشراكة.
- دمج أسلوب كينيكي (Case Study) على مشاريع شراكة محددة لتوضيح الأثر العملي.
- توسيع البعد الوصفي بتحليل دوافع المشرّعين ومنهجية صياغة النصوص.

تاسعاً/ الخلاصة



استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لجمع وتحليل نصوص التشريعات الخاصة بعقود الشراكة وتصنيف الأركان التشريعية (الطرفان، الموضوع، المدة، الجزاءات)، مع الاعتماد على التحليل الوثائقي لضمان الشفافية والمصداقية. وكشف الوصف التفصيلي عن فروق جوهرية بين التشريعات، مثل التركيز المالي مقابل مبادئ الحوكمة، مما مهّد لإجراء مقارنة تحليلية دقيقة. وترى الدراسة ضرورة دمج أدوات ميدانية كالاستبيانات والمقابلات لتعميق الفهم التطبيقي وربط الإطار النظري بالواقع العملي.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

